اقتصاد

لبنان ينتظر 9 مليارات دولار من الصندوق

لندن ـ **العربي الجديد**

قال وزير الاقتصاد اللبناني راؤول نعمة، إن بلده قد يعتمد فقط على صندوق النقد الدولي للحصول على أقل من نصف ما يحتاجه من تمويل لتنفيذ خطة الإنقاذ الاقتصادية، على أن يفتح ذلك الباب للمساعدات الأخرى التي يحتاجها البلد بشدة لتجاوز الأزمة. وشرح نعمة في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ الأميركي إنه مع توقف المحادثات بشأن برنامج قرض بقيمة 10 مليارات دولار، يمكن لصندوق النقد الدولي تقديم مبلغ يتراوح بين 5 مليارات و9 مليارات دولار. وعلى الرغم من تسارع الانهيار الاقتصادي في لبنان، إلا أن نعمة لم يحدد فترة زمنية للحصول على تلك المبالغ.

وإذا نجحت المفاوضات الجارية، فسوف يتطلع لبنان إلى تغطية ما تبقى من احتياجاته التمويلية البالغة 30 مليار دولار من خلال طلب المساعدة من الحلفاء، والاستفادة من التعهدات التي تبلغ حوالي 11 مليار دولار التي قدمها المانحون الدوليون في مؤتمر سيدر عام 2018 مقابل وعد بالإصلاحات، وفقًا لنعمة. وقال وزير الاقتصاد اللبناني «إنهم جميعا ينتظرون صندوق النقد الدولي، في رأيي». واعتبر نعمة أنه من دون خطة إنقاذ لصندوق النقد الدولي، ينتظر لبنان «سيناريو أسود حقيقيا».

وبعد أكثر من أربعة أشهر من التخلف عن سداد سندات اليوروبوندز للمرة الأولى، استسلم لبنان لأسوأ أزماته الاقتصادية، حيث دمرت عقود من الفساد وسوء الإدارة أمواله.

ولا تزال الحكومة والمقرضون المحليون يقومون بتسوية حول حساب الخسائر في القطاع المالي، بعد أن أعاقت خلافاتهم التقدم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وقال نعمة إن لازارد ليمتد المستشار المالي للحكومة وأولئك الذين يقدمون المشورة للبنك المركزي يناقشون محاولة التحرك بسرعة.

فقد تفكك الاقتصاد بشكل متزايد، حيث انهار سعر صرف الليرة اللبنانية في مواجهة الدولار، مما تسبب في تضخم أسعار الغذاء الذي اقترب من 250 في المائة الشهر الماضي. وقال نعمة إن الفقر انتشر بالفعل بين نصف السكان، وسيزداد سوءًا بحلول نهاية العام.

ويحرق البنك المركزي الاحتياطيات النقدية لدعم القمح والوقود والأدوية بالسعر الرسمي البالغ 1,507 ليرات لكل دولار، حيث يحوم سعر السوق السوداء حول 8000 ليرة. وهو الآن يدعم المواد الأساسية والطعام بمعدل 3900 ليرة، وهو نفس المستوى الذي تستخدمه المصارف المحلية للسماح بعمليات السحب بالدولار.

وأطلق وزير الاقتصاد اللبناني حملة لاستهداف ما سماه التجار «الجشعين» لوقف الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، قائلاً إن الشركات استفادت من أزمة العملة لتحقيق أرباح تتجاوز الهامش الذي حددته الوزارة.

كما عمل الوزير مع البنك المركزي على طرح مئات المواد الغذائية المدعومة وغيرها من المواد الأساسية في الشهر الماضي. وقال نعمة في المقابلة إن الحكومة لا تستطيع إلغاء الإعانات بالكامل، ولكن من الممكن تخفيضها بعد الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي.

ولا تخطط السلطات أيضًا لإدخال تغيير جديد على سياسة النقد الأجنبي في لبنان دون خطة إنقاذ. وقال نعمة «حتى يصبح لدينا برنامج من صندوق النقد الدولي، سنبقى بسعرين للدولار»، لكن هناك توقعات بأن يتم السماح بتعويم الليرة في حال الوصول لاتفاق مع الصندوق.

عن سجن «رزاق» ورشوة السعودية

مصطفى عبد السلام

يوم 26 يناير 2016 قال المدعي العام الماليزي إن رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق تلقّى أموالاً ضخمة من الأسرة الحاكمة في السعودية قيمتها 681 مليون دولار تم تحويلها إلى حسابه الشخصي. كانت الرشوة السعودية لأهم مسؤول في ماليزيا كفيلة بإطاحة «رزاق»، من منصبه، والقضاء على مستقبله السياسي، ودخوله السجن. لكن الرجل فلت من الملاحقة القضائية بسبب نفوذه السياسي القوي، من دون أن ينفى تلقيه الرشوة، لنفاجأ بعدها أن رزاق واحد من كبار الفاسدين حول العالم، وأنه متورط في قضايا فساد لا حصر لها، منها غسل الأموال ونهب ثروات الدولة عبر تحويل أموال بمليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب إلى خارج البلاد، كما تم اكتشاف ملايين الدولارات في حساباته الشخصية في الخارج، إضافة إلى جرائم أخرى، منها إساءة استخدام السلطة، وخيانة الأمانة، واستغلال النفوذ. ودخلت الولايات المتحدة على الخط حينما قالت إن 4,5 مليارات دولار سُرقت من الصندوق السيادي الذي أسسه نجيب واستخدمت في أرجاء مختلفة من العالم لشراء قطع فنية ويخت فاخر وتمويل إنتاج فيلم «ذئب وول ستريت».

والمضحك أن المدافعين عن رزاق ومحاميه أكدوا «تعرض الرجل للتضليل من مسؤولين بالصندوق السيادي على نحو جعله يظن أن الأموال التي تدخل حساباته الشخصية منح من الأسرة الحاكمة في السعودية وليست مختلسة من أموال الدولة».

كان من الصعب أن يستمر نموذج رزاق في قيادة ماليزيا والتي حققت معجزة اقتصادية خلال قيادة مهاتير محمد لها في الفترة من 1981 حتى 2003، خاصة أن الفساد لم يقتصر عليه فقط، بل طاول وزراءه وكبار المسؤولين وحاشيته، وفي المقدمة زوجته.

هنا تحرك مهاتير مرة أخرى لإنقاذ البلاد من الفساد المستشري على يد رزاق على الرغم من اعتزاله السياسة وتجاوز عمره التسعين سنة، إذ كوّن تحالفاً أطاح عبد الرزاق وحزبه في الانتخابات التي جرت في مايو/ أيار 2018، وفتح سقوط رزاق الباب سريعاً أمام محاكمته في 42 تهمة، ليسدل الستار أمس الثلاثاء بإدانته من المحكمة العليا في كوالالمبور في جميع التهم السبع التي وجهت إليه والحكم بسجنه لمدة تصل إلى 65 سنة.

إدانة رزاق أمس بتهم الفساد ستكون لها تداعيات على ماليزيا التي تثبت مجدداً أنها جادّة في مكافحة الفساد والحفاظ على تجربة التنمية الاقتصادية القائمة على الشفافية والتوزيع العادل للثروات وإزالة الفوارق الاجتماعية، كما تُعطي أملاً لكل الشعوب التي نهب كبار المسؤولين ثرواتها بأن إدانة اللصوص ممكنة، حتى ولو وصلوا إلى قمة هرم السلطة.

تفاؤل المصدرين الألمان

قال معهد إيفو، أمس، إن توقعات المصدرين في ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، ارتفعت في يوليو/ تموز، وكانت صناعة السيارات من بين أكبر الرابحين، وهو أمر جيد لقطاع تضرر بشدة جراء جائحة فيروس كورونا.

وتأثرت صناعة السيارات، التي تقود الاقتصاد الألماني المدفوع بالصادرات، بشدة نتيجة الوباء الذي أوقف الإنتاج في بعض المواقع أثناء إجراءات العزل العام التي فُرضت في وقت كانت فيه الشركات تواجه صعوبات بالفعل من أجل التحول من السيارات التي تعمل بالديزل والبنزين إلى السيارات الكهربائية «الخضراء».

وقال إيفو إن مؤشره الذي يرصد توقعات المصدرين في قطاع الصناعة زاد إلى 6,9 نقاط في يوليو/ تموز، من -2,2 في الشهر السابق، بفضل انتعاش الاقتصاد في عدة دول.

(فرانس برس)

لقطات

تراجع واردات الأردن من النفط

انخفضت قيمة مستوردات الاردن من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 40 بالمئة في أول خمسة اشهر من العام الحالي الى 611,3 ملايين دينار (862,2 مليون دولار)، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019، بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، أمس. وكانت فاتورة المملكة من النفط ومشتقاته قد بلغت في نهاية مايو/ ايار 2019 نحو 1,01 مليار دينار.

البورصة اليابانية تغلق منخفضة

أغلقت الاسهم اليابانية على انخفاض، أمس، مع استمرار حذر المستثمرين قبل صدور نتائج أعمال الشركات، بينما هبط سهم ميتسوبيشي موتورز لأقل مستوى على الاطلاق بعد إعلان الشركة نتائج فصلية ضعيفة. ونزل المؤشر نيكي القياسي 0,26 بالمئة إلى 22657,38 نقطة، في حين فقد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,48 بالمئة ووصل إلى 1569,12 نقطة. وكان المؤشر قد انتعش في البداية بعد صعود أسهم التكنولوجيا في الولايات المتحدة أملا في مزيد من التحفيز المالي من واشنطن. و تضررت السوق من المخاوف حيال كورونا مع تسجيل طوكيو 290 إصابة جديدة بكوفيد-19.

السعودية تشتري سندات

أعلنت السعودية، أول من أمس، اكتمال عملية الشراء المبكر لجزء من السندات القائمة المستحقة في أغسطس/ آب وسبتمبر/أيلول ونوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول هذا العام بقيمة إجمالية 34,26 مليار ريال (9,14 مليارات دولار).

وقالت وزارة المالية في بيان، إن المملكة أصدرت أيضا صكوكا جديدة في إطار برنامجها للصكوك المحلية. وجرى تقسيم إصدارات الصكوك الجديدة إلى أربع شرائح بقيمة إجمالية 34,645 مليار ريال. والشريحة الأولى بقيمة 8,97 مليارات ريال تستحق في عام 2024، والشريحة الثانية بقيمة 6,025 مليارات ريال تستحق في عام 2028.

بدء تشغيل خط غاز كويتي

أوردت وكالة الانباء الكويتية الرسمية (كونا)، أمس، ان الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة بدأت تشغيل خط الغاز الذي سيغذي مصفاة الزور التابعة لها، وذلك بعد تأجيل لفترة طويلة. وستكون الزور، والتي كان من المقرر لها في الاساس ان تعمل قبل اكثر من عشر سنوات لكن تأجل افتتاحها مرارا، أكبر مجمع متكامل للتكرير والبتروكيماويات في الكويت.

الجزائر تجمّد الأعباء المالية للمستثمرين المتضررين من كورونا

الجزائر ـ **العربي الجديد**

قررت وزارة المالية الجزائرية تجميد دفع كافة الأعباء المالية للمتعاملين الاقتصاديين المتضررين من تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد-19 تنفيذا للقرارات المتخذة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء.

وحسب وكالة الأنباء الجزائرية، أوضحت وزارة المالية في بيان لها، أنه «في إطار تطبيق تعليمات رئيس الجمهورية التي وجهها خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2020 والهادفة إلى تخفيف العبء الجبائي الواقع على عاتق المتعاملين الاقتصاديين المتأثرين بتداعيات الأزمة الصحية وإلى إعادة بعث نشاطاتهم الاقتصادية، تنهي الإدارة الجبائية إلى علم جميع المكلفين بالضريبة بقرار تجميد دفع كافة الأعباء المالية».

وحسب البيان، «سيستفيد المتعاملون الاقتصاديون من تعليق تطبيق جميع العقوبات والغرامات والزيادات الناتجة عن حالات تأخر المكلفين بالضريبة في أداء التزاماتهم الجبائية خلال فترة الحجر الصحي».

من جهة أخرى، فإن المتعاملين الاقتصاديين الذين لا يزالون متأثرين بالوضع الصحي الراهن بسبب القيود المفروضة على ممارسة نشاطهم، بوسعهم التماس جدول الدفع بالتقسيط للضرائب والرسوم المستحقة وفقا لقدراتهم المالية.

ووفقاً لبيانات رسمية، انكمش اقتصاد الجزائر 3,9 بالمئة في الربع الأول من 2020 مقارنة مع نمو بلغ 1,3 بالمئة في الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي إطار التحركات المتعلقة بأزمة كورونا، أفادت وزارة المالية، في مراسلة وجهت لجمعية البنوك والمؤسسات المالية، بأن البنوك والمؤسسات المالية مدعوة لإجراء تقييم موضوعي للأضرار الناجمة والخسائر التي لحقت بالمتعاملين الاقتصاديين بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) .

وحثت الوزارة من خلال هذه المراسلة «البنوك والمؤسسات المالية على إجراء تقييم موضوعي للأضرار الناجمة والخسائر التي لحقت بالمتعاملين الاقتصاديين، وخاصة في ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الصغيرة».

ويندرج هذا الإجراء، حسب المصدر ذاته، في إطار مساهمة السلطات العمومية في مجال مكافحة الآثار الاقتصادية للأزمة الصحية، وفق وكالة الأنباء الجزائرية، أمس.

مال وناس

احتقان الشارع الأردني

الحكومة تتراجع عن إلغاء دعم الخبز لاسترضاء الغاضبين

اجبر تدهور الأوضاع المعيشية واحتقان الشارع الحكومة الأردنية على التراجع عن إلغاء دعم الخبز تحت مبرر الحد من تداعيات كورونا

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تراجعت الحكومة الأردنية عن توجهها نحو إلغاء دعم الخبز (النقدي) الذي تقدمه للأسر الفقيرة ومتدنية الدخل لهذا العام، بعدما مهدت لاتخاذ ذلك القرار بحجة التداعيات السلبية لكورونا على المالية العامة وانخفاض الإيرادات المحلية بنسبة كبيرة خلال النصف الأول من العام الحالي.

وبينما استبعدت وزيرة التنمية الاجتماعية، بسمة إسحاقات، في تصريحات صحافية، مؤخراً، أن يتم صرف دعم الخبز للمستحقين التي يمر بها الأردن بسبب فيروس كورونا المستجد، إلا أن الحكومة عادت وتراجعت عن القرار بالتزامن مع قرارات صدرت بحق مجلس نقابة المعلمين، السبت الماضي.

وكانت الحكومة الأردنية قررت منذ شهر يناير/ كانون الثاني 2018 رفع الدعم عن الخبز وصرف دعم نقدي مباشر للفئات الفقيرة ومتدنية الدخل تحت ضغوط صندوق النقد الدولي واستبدلته بدعم نقدي مباشر للفئات الفقيرة. وقال مدير عام صندوق المعونة الوطنية، عمر المشاقبة، إن دعم الخبز سيصرف للأسر التي سبق أن تقدمت بطلبات للحصول على الدعم في شهر مارس/آذار الماضي، مؤكدا أن الصندوق أنهى الاستعدادات اللوجستية والفنية لصرف الدعم وأن عملية الصرف ستبدأ بعد إجازة عيد الأضحى المبارك.

إلى ذلك، قال عضو مجلس النواب الأردني، موسى هنطش، لـ« العربي الجديد » إن الحكومة تراجعت عن توجهها بإلغاء دعم الخبز لهذا العام من باب تخفيف حدة الاحتقان الشعبي ضدها لعدة أسباب أهمها تراجع مستويات المعيشة وارتفاع الأسعار وحالة عدم الرضا من أداء الحكومة على كافة المستويات بخاصة الاقتصادية منها.

وأضاف أن الإعلان عن إعادة صرف بدل الخبز بعد عيد الأضحى المبارك ما هي إلا محاولة لإحتواء الغضب الشعبي ضد الحكومة وصرف نظر المواطنين عن قضايا أساسية تشغل الرأي العام.

ويشهد الأردن أزمة بين السلطات الأردنية والمعلمين، وما زالت تداعيات حملة الاقتحامات والاعتقالات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في البلاد، على مقار نقابة المعلمين، وصدور قرار من نائب عام عمّان بإغلاق هذه المقرات لمدة سنتين، تتفاعل وسط حالة احتقان كبيرة بين المعلمين.

900 ألف أسرة تقدمت بطلبات الحصول على الدعم

ومن جانبه، حذر الخبير الاقتصادي، حسام عايش في تصريح سابق لـ«العربي الجديد» من إلغاء دعم الخبز الذي قد يؤزم الوضع في الداخل الأردني حيث يعاني غالبية المواطنين من أوضاع مادية صعبة تفاقمت بسبب أزمة كورونا وما نجم عنها من إجراءات صعبة انعكست سلبا على المواطنين.

وقال إن أعدادا كبيرة من عمال المياومة (اليومية) وأصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة فقدوا أعمالهم لعدة أشهر، ما زاد من معاناتهم وبالتالي فإن وقف دعم الخبز سيزيد أوضاعهم المعيشية سوءا.

وقال صندوق المعونة الوطنية إن مؤشرات الاستهداف بقيت على حالها ومن أبرزها ألا يتجاوز دخل الأسرة المكتملة 1400 دولار بالإضافة لـ 57 مؤشراً تم اختيارها من نظام الاستهداف الإلكتروني لبرنامج تكافل. وحسب الصندوق، قيمة الدعم المستحق للفرد في الأسرة ستكون 38,07 دولارا، فيما يبلغ إجمالي قيمة الدعم 168 مليون دولار.

وقال مدير الصندوق، عمر المشاقبة، في تصريحات سابقة إن 900 ألف أسرة تقدمت بطلبات الحصول على دعم الخبز وأن 75 بالمئة من هذا العدد مستحق للدعم، فيما حصل المتقدمون من برامج صندوق المعونة وعددهم 160 ألف أسرة، ومنتسبو القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على دعم الخبز تلقائيا. وكانت الحكومة أعلنت عن إرجاء دفع بدل دعم الخبز للمواطنين والذي كان يفترض صرفه في شهر إبريل/ نيسان الماضي حيث خفضت الحكومة مخصصات دعم الخبز للفقراء هذا العام بنسبة تجاوزت 25,7 في المائة مقارنة في العام الماضي.

وفي إطار الإجراءات المتخذة لمساعدة الأسر الفقيرة في ضوء التداعيات السلبية لأزمة كورونا، فقد تم صرف مخصصات مالية لعدة أشهر من اصل المساهمات التي قدمتها الشركات للصندوق الذي أنشيء لمواجهة التداعيات الناتجة عن أزمة كورونا ومساعدة المتضررين منها مباشرة ودعم القطاع الصحي. وفي إطار محاولات الحكومة لطمأنة الشارع بعد إضافة أي أعباء معيشية جديدة، قال وزير المالية الأردني محمد العسعس، أول من أمس، إن «الحكومة الأردنية ملتزمة بعدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين حتى في أصعب الظروف والتي نمر بها نتيجة لآثار جائحة فيروس كورونا المستجد». ويأتي ذلك في ظل تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين ولا سيما معاناتهم من الارتفاع الكبير لأسعار السلع الضرورية وفقدان عدد كبير منهم لأعمالهم بسبب إجراءات الحجر الصحي لمواجهة كورونا. وحسب بيانات رسمية، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن (التضخم) للأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 1,2%، ليبلغ 101,32 نقطة مقابل 100,12 نقطة لنفس الفترة من العام الماضي 2019.

وفق تقرير صادر عن دائرة الإحصاءات العامة، فإن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بمقدار 0,21%، اللحوم والدواجن بمقدار 0,2%، الألبان ومنتجاتها والبيض بمقدار 0,17%، والفواكه والمكسرات بمقدار 0,16%.

38,07 دولارا قيمة الدعم المستحق للفرد (خليل مرزاوي/ فرانس برس)

تحقيق

كشف تقرير حديث أن هجرة الوافدين من الكويت وتضررهم من جائحة كورونا أدت إلى أزمات عديدة في سوق العقارات وكبّدت الملاك خسائر باهظة بسبب تخلف عشرات الآلاف من المستأجرين عن دفع الإيجارات أو ترك شققهم في ظل تفاقم تداعيات الأزمة الصحية

خسائر هجرة الوافدين

أزمات تلاحق سوق العقارات الكويتي... وأضرار كبيرة للمالكين

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تسببت تداعيات جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية التي فرضتها السلطات الكويتية، بأزمات تلاحق سوق العقارات والشقق السكنية التي يستأجرها الوافدون، حيث تكبد ملاك العقارات خسائر فادحة بسبب عدم سداد الإيجارات الشهرية فيما بلغت نسبة الشقق السكنية الخالية والمحال التجارية والتي تبحث عن مستأجرين جدد نحو 28%، وفق بيانات رسمية.

كما لجأت بعض الشركات إلى خفض الإيجارات بنسبة تصل إلى 35% من أجل جذب المستأجرين، وذلك بحسب ما أكده تقرير للمركز الدولي للاستشارات الاقتصادية في الكويت (معتمد حكومياً).

وذكر التقرير الذي اطلعت عليها «العربي الجديد» أن هناك هجرة واسعة للشقق السكنية والمحال التجارية خصوصا في المناطق التي يقطنها الوافدون والعقارات الاستثمارية، الأمر الذي سيفاقم الخسائر الكبيرة التي لحقت بملاك العقارات الذين تضرروا خلال الأشهر الماضية منذ بداية تفشي فيروس كورونا في ظل تخلف عشرات الآلاف من المستأجرين عن دفع الإيجارات الشهرية.

وحذر التقرير من تأخر التدخل الحكومي لمعالجة أزمة العقارات والإيجارات وتكدس ساحات المحاكم بالقضايا وتفاقم خسائر ملاك الشقق السكنية والمجمعات والمحال التجارية وتأثير الأزمة على الاقتصاد الكويتي الذي يحاول استعادة عافيته بعد التدهور الكبير الذي لحق به نتيجة الغلق الإجباري لمواجهة جائحة كورونا.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي، أحمد الهارون، لـ «العربي الجديد» إنه ينبغي على الحكومة وضع حد للأزمة التي يعاني منها ملاك العقارات وأبرزها الإيجارات المتأخرة، باعتبارها قضية تمس الأمن الاجتماعي واستقرار الدولة، مشيرا إلى أن هناك مئات الآلاف من المقيمين قد يغادرون البلاد هربا من الملاحقات القضائية وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي صاحبت جائحة كورونا.

ودعا الهارون الحكومة وأعضاء مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) إلى تعديل قانون الإيجارات لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجر خلال الفترات التي تشهد ظروفا قهرية أو أحداث غير متوقعة مثل تفشي فيروس كورونا. وأضاف الخبير الاقتصادي أن نسبة الشقق الخالية مرشحة للارتفاع في ظل حالة التراجع الاقتصادي وتسريح مئات الآلاف من وظائفهم فضلا عن تخفيض رواتب الموظفين بنسب تصل إلى 60%، مشيرا إلى أن محاولة معالجة ملف التركيبة السكانية بصورة خاطئة وإجبار الوافدين على المغادرة إلى بلدانهم ستضر بالقطاع العقاري وستفاقم الخسائر الكبيرة للشركات وملاك العقارات.

وتشير التقديرات الرسمية إلى مغادرة أكثر من 190 ألف وافد قبل تعليق حركة الطيران على خلفية الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي كورونا، حيث لم يتمكنوا من العودة لمباشرة أعمالهم مرة أخرى منذ أكثر من 5 أشهر، فيما غادر أكثر من 68 ألف وافد من خلال رحلات «الشارتر» التي تم تسييرها خلال الأشهر الماضية.

وقال مصدر، رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد» إن هناك أكثر من 54 ألف وافد لن يستطيعوا العودة مرة أخرى إلى الكويت بسبب انتهاء إقامتهم وهم بالخارج جراء توقف حركة الطيران وصعوبة التواصل مع كفلائهم لتجديد إقامتهم، مشيرا إلى أن الأعداد مرشحة للتزايد في حالة تم تقليص عدد الرحلات القادمة من بعض البلدان مثل مصر والهند.

ولجأ العديد من ملاك العقارات إلى اتباع أساليب غير قانونية من أجل إجبار الوافدين على دفع الإيجارات أو إخلاء الشقق السكنية، حيث تم قطع التيار الكهربائي في ظل ارتفاع درجات الحرارة وتعطيل المصاعد في العمارات السكنية.

كما تداول النشطاء صورا ومقاطع مصورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تظهر طرد السكان من منازلهم بينهم عائلات الوافدين في المناطق المعزولة صحيا وغيرها من المناطق الأخرى التي يقطنها الوافدون بسبب عدم سداد الإيجارات منذ 4 أشهر، فضلا عن قيام بعض الملاك بقطع الكهرباء والماء عن العقارات لإجبار السكان على دفع الإيجارات أو إخلاء الشقق السكنية. وفي المقابل قامت أعداد كبيرة من الملاك بإعفاء السكان من إيجار شهر أو أكثر مساهمة منهم في تخفيف الأعباء المالية المتفاقمة التي يعانون منها بسبب جائحة كورونا.

من جانبه، قال الباحث الاقتصادي الكويتي، عادل الفهيد، لـ «العربي الجديد» إن سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة المعيشية لغالبية الوافدين أدت إلى مغادرة عشرات الآلاف منهم إلى بلدانهم فيما اضطر البعض إلى التكيف مع الوضع الجديد من خلال تسفير الأسرة وترك السكن ومشاركة الآخرين في سكن «العزاب» من أجل تقليص النفقات الشهرية.

وأضاف الفهيد أن الحملات العنصرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والضغط على المقيمين وإجراءات عزل المناطق والتصريحات الرسمية التي يدلي بها الوزراء والنواب بشأن الاستغناء عنهم ساهمت أيضا في هجرة كبيرة للوافدين وعودتهم إلى بلدانهم، فيما سيضطر البعض الآخر إلى قبول فرص عمل في دول مجاورة برواتب أقل في مقابل الشعور بالاستقرار الوظيفي والأمان الاجتماعي.

وتشهد العديد من المناطق السكنية التي يقطنها الوافدون وتم عزلها خلال الأشهر السابقة بقرار من السلطات (الفروانية والمهبولة وجليب الشيوخ وحولي وميدان حولي) هجرة كبيرة للشقق السكنية، بينما لجأ ملاك العقارات إلى تخفيض الإيجارات بنسب تصل إلى 35%، من أجل جذب سكان جدد كما انتشرت إعلانات «شقق للإيجار» في مختلف الشوارع.

وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، يبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,18 مليون شخص، تحتل الجالية الهندية المرتبة الأولى بنسبة 27%، بما يعادل نحو 578 ألف عامل، تليها الجالية المصرية بنسبة 24% بعدد 518,8 ألفاً.

إلى ذلك، أكد أمين سر اتحاد ملاك العقار (منظمة غير حكومية)، قيس الغانم، أنه بخلاف أزمة الإيجارات المتأخرة، هناك أزمة أخرى تواجه الشركات وملاك العقارات حيث إن هناك عشرات الآلاف من السكان الوافدين تركوا شققهم السكنية من دون إخلائها من الأثاث أو حمل أغراضهم الشخصية، ولن يتمكنوا من العودة مرة أخرى إلى الكويت بسبب انتهاء إقامتهم خلال وجودهم في بلدانهم وتعليق حركة الطيران وإغلاق المطار.

ودعا الغانم خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» الحكومة الكويتية إلى التدخل لمعالجة أزمة الإيجارات من أجل الحد من الخسائر والمشكلات القانونية. كما طالب ملاك العقارات بتفهم الظرف الاستثنائي الذي يمر به العالم والكويت والأوضاع الصعبة للوافدين، مؤكدا أن التفاهم بين جميع الأطراف يضمن عبور الأزمة بأقل الأضرار.

عشرات الآلاف من السكان تركوا شققهم بسبب تداعيات كورونا

عدم سداد الإيجارات من أبرز المشاكل التي تواجه المالكين

2,18

يبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,18 مليون شخص، تحتل الجالية الهندية المرتبة الأولى بنسبة 27%، بما يعادل نحو 578 ألف عامل، حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

30 رحلة جوية في المرحلة الأولى

أعلنت الخطوط الجوية الكويتية، أمس الثلاثاء، تشغيل 30 رحلة يومياً في المرحلة الأولى لاستئناف العمليات التشغيلية في الأول من أغسطس/ آب المقبل. وقالت الناقلة الوطنية لدولة الكويت في بيان، إن وتيرة الرحلات سترتفع حسب المتغيرات، ولن يتم عرض جميع مقاعد الطائرة للبيع، حيث يتم حجب بعضها لأسباب تشغيلية. وحسب البيان، تم اختيار الخطوط التشغيلية للوجهات ذات الطلب المتنامي في سوق الكويت، خاصة لحركة الركاب من وإلى الكويت. كذلك حركة الترانزيت وذلك لمختلف المحطات التشغيلية ذات العائد الأعلى، ولكن بتقليل السعات التشغيلية تماشياً مع قرارات الإدارة العامة للطيران المدني. وأفادت بأن الوجهات تضم لندن، ميونخ، تركيا (إسطنبول – بودروم - طرابزون)، البحرين، القاهرة، بيروت، دبي، الدوحة، جنيف، باكو، لاهور، عمّان، سراييفو، الهند (مومباي – دلهي – كوتشين - مدراس). وسيتم التركيز على الوجهات التي أعادت فتح مطاراتها أمام المسافرين القادمين من دولة الكويت، مع وضع قيود واشتراطات صحية مخففة لبعض الوجهات مثل (لندن، جنيف، تركيا وديبي)، وتابعت: «نكرس كامل جهودنا حالياً للدخول بمرحلة جديدة».

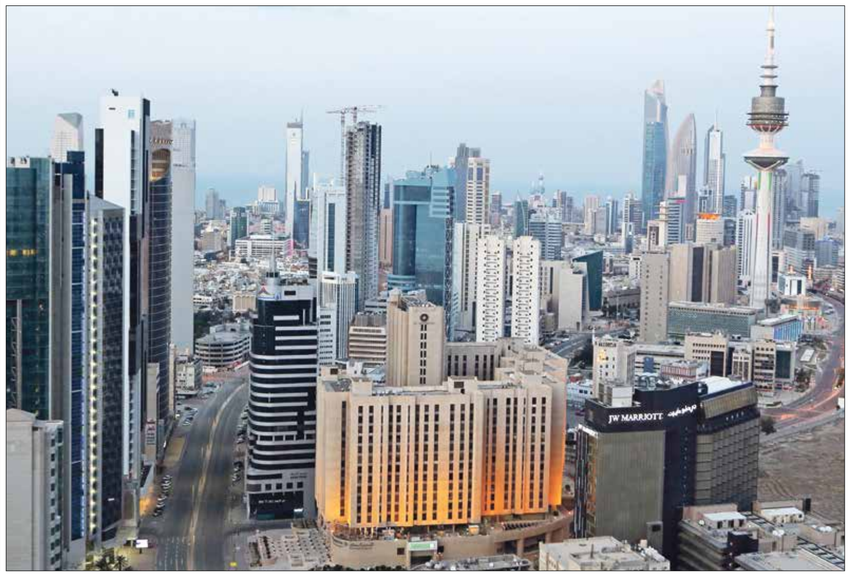

ركود واسع اصاب القطاع العقاري (ياسر الزيات/فرانس برس)

اسواق

المغرب: كورونا يربك تجارة التوابل

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لم تنتعش سوق التوابل كثيراً في الفترة التي تسبق عيد الأضحى، رغم انخفاض أسعارها، حيث تأثرت بتراجع الطلب عليها من قبل الأسر التي تعاني من انخفاض إيراداتها في سياق الأزمة الصحية.

وعندما سألت «العربي الجديد» رئيس الجمعية المغربية لمنتجي ومستوردي الفواكه الجافة والتوابل والقطاني، فيصل الشاوي، حول هدوء السوق على غير العادة في هذه الفترة التي تسبق عيد الأضحى، قال إنه يرجح ألا يكون الإقبال كبيراً على الأسواق من أجل شراء التوابل، إذ يستبعد أن تنتعش السوق كثيراً كما يحدث في هذه المناسبة خلال الأيام المقبلة، مرجعاً ذلك إلى تأثير الأزمة الصحية.

ومن جانبه، يعتبر رئيس الجمعية المهنية المغربية لمستوردي ومصدري الحبوب والقطاني والتوابل، بنشعيب غلاب، أن العرض وفير في الفترة الحالية، إذ لم يتأثر بالأزمة الصحية، مشدداً على أن الاستيراد يتم عبر القنوات الرسمية، بعدما تصدت السلطات لتهريب التوابل نحو المملكة في العامين الأخيرين.

ويؤكد أن الأسعار بالنظر لارتفاع العرض منخفضة مقارنة بما كان عليه في العام الماضي، وهو ما تتفق معه ربات بيوت استطلعت «العربي الجديد» آراءهن، حيث لاحظن أن الفلفل الأسود انخفض إلى 5 دولارات للكيلوغرام، بعدما كان في حدود 8 دولارات في أعوام سابقة.

وتشير آخر بيانات صادرة عن مكتب الصرف الذي يرصد حركة مبادلات المملكة مع الخارج إلى أن واردات المملكة من التوابل ارتفعت إلى 16737 طناً، بقيمة 33 مليون دولار، في مايو/ أيار الماضي، مقابل واردات بلغ حجمها 15757 طناً، والتي وصلت قيمتها إلى 31 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

المنتجون والمستوردون يراهنون على عيد الأضحى

ويراهن المنتجون والمستوردون والتجار كثيراً على عيد الأضحى، حيث يمثل، بحسب غلاب، 20 في المائة من المبيعات على مدى السنة، وهي النسبة ذاتها التي يجرى تحقيقها في مناسبة عيد الفطر.

وكانت الجامعة المغربية لصناع التوابل والمواد المجففة قد قدرت استهلاك المغاربة من التوابل بحوالي 35 ألف طن، إذ يجرى استيراد حوالي نصف الحاجيات.

ويصل المعروض من التوابل في السوق المغربي في العام إلى حوالي ثلاثين نوعاً، غير أن هناك أنواعاً تعتبر الأكثر استهلاكاً من قبل الأسر، مثل الفلفل الأحمر والفلفل الأسود والزنجبيل.

وإذا كان المغرب يستورد جميع أنواع التوابل، إلا أنه يؤمن اكتفاءه الذاتي من الفلفل الأحمر عبر التصنيع المحلي، علماً أنه يعتبر الأكثر استهلاكاً من قبل الأسر في المملكة.

مصر

ارتفاع مفاجئ في أسعار الخضروات

القاهرة ـ **منعم سداوي**

شهدت أسواق الخضروات بالمحافظات المصرية ارتفاعاً مفاجئاً بأسعار الخضروات، قبل أيام من حلول عيد الأضحى المبارك، حيث تسعى بعض ربات البيوت خاصة بالمدن، إلى تخزين كمية من الخضروات للاستفادة منها في تناول الأطعمة داخل المنازل خلال إجازة العيد لغلق الأسواق لمدة تقترب من خمسة أيام، بينما شهدت أسعار اللحوم حالة من الاستقرار، ليسجل سعر الكيلو ما بين 120 إلى 150 جنيهاً (الدولار = نحو 15,9 جنيها) حسب المناطق والأحياء ما بين الشعبية والراقية. ورصدت «العربي الجديد» ارتفاعاً في أسعار الخضر بالأسواق المصرية، لتسجل الطماطم 5 جنيهات للكيلو بدلاً من 3,5 جنيهات، وتحرك سعر كيلو البطاطس من 3 جنيهات إلى 5 جنيهات، وزاد كيلو الثوم إلى 17 جنيها، حسب تجار لـ«العربي الجديد»، توقعوا زيادة تلك الأسعار مجدداً خلال الفترة المقبلة بالتزامن مع زيادة الطلب على الاستهلاك.

«الأسعار نار» و«المرتبات لات تكفي» وغيرها من العبارات الغاضبة من موجة الغلاء التي ضربت الأسواق، ردّدها عدد من المصريين الذين التقت به «العربي الجديد»، مطالبين الحكومة بضرورة فرض الرقابة على الأسواق.

وقالت أماني أحمد، ربة منزل، إن أسعار الخضروات ارتفعت بشكل مبالغ فيه، وسط غياب حكومي تام عن مراقبة الأسواق، متهمة التجار بـ«الجشع». وأضافت: لابد من وجود حملات مقاطعة من قبل المواطنين لمواجهة غلاء الأسعار.

ومن جانبه، أشار حسين الطاهر، موظف، إلى أن ارتفاع أسعار الخضروات متوقع مع دخول الأعياد كل عام، وهو ما يشكل عبئا إضافياً على المواطنين، ويحرمهم من شراء ما يحتاجونه.

هويدا عطية، ربة منزل، قالت إنها فوجئت بزيادة كبيرة في أسعار الخضار خاصة الطماطم وهي سلعة أساسية في أي وجبة طعام ولا يمكن الاستغناء عنها، مطالبة بتشديد الرقابة على الأسواق لتحقيق الاستقرار في الأسعار رأفة بالبسطاء، الذين لديهم دخول ضعيفة أو متوسطة.

وأظهرت بيانات رسمية تم الكشف عنها الشهر الجاري، ارتفاع معدلات التضخم في شهر يونيو/ حزيران الماضي في المدن المصرية مقارنة بالشهر الذي قبله، وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن المصرية زاد إلى 5,6 بالمئة في يونيو/ حزيران الماضي، بعدما كان 4,7 بالمئة في مايو/ أيار الماضي. وعلى أساس شهري، استقر التضخم عند 0,1 بالمئة في يونيو الماضي من صفر بالمئة في مايو الماضي، بحسب الجهاز.

ويقول مراقبون إن التضخم أعلى من الأرقام الرسمية، مشيرين إلى الزيادات الكبيرة في أسعار السلع ومنها الكهرباء والماء والوقود، ما فاقم معيشة المصريين.

غلاء ملحوظ في العديد من السلع (Getty)

مال وسياسة

لا يزال اليورو بعيداً عن منافسة الدولار على مركز العملة المهيمنة عالمياً، على الرغم من التقدم المتوقع في حال سيطرة أوروبا على جائحة كورونا قبل الولايات المتحدة، وتقدم دول الكتلة الأوروبية نحو تبني اليورو لكامل دول الاتحاد الـ27

اليورو في مواجهة الدولار

سباق أميركي أوروبي للسيطرة على أسواق الصرف العالمية

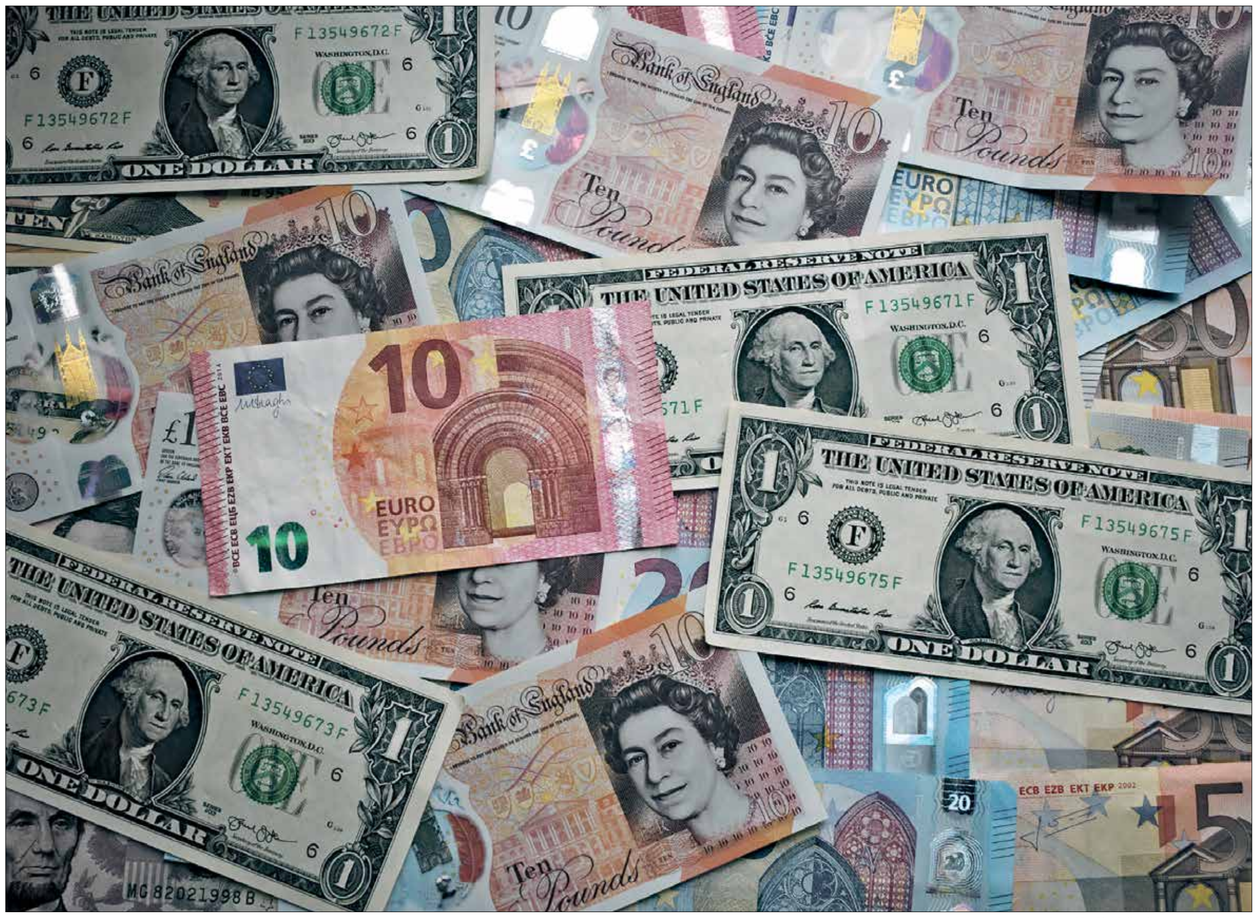
إدارة ترامب استخدمت الدولار كأداة عقاب سياسي (Getty)

للحدث ـ **موسى مهدي**

ربما يتقدم مركز اليورو في التسويات التجارية والاحتياطات العالمية قليلاً في حال اشتداد تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، ولكنه لن يتمكن من منافسة الدولار في المنظور القريب، رغم ما تتعرض له الورقة الخضراء من جروح خلال فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب الحالية، إذ استخدم ترامب الدولار بكثافة كأداة لمعاقبة الدول التي تعارض سياساته الشعبوية. ويُذكر أن اليورو تراجع، أمس الثلاثاء، بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوياته مقابل الدولار في عامين. وترى العديد من الدراسات، أن الدولار يستفيد من ست عوامل رئيسية مقارنة بالعملات الرئيسية المنافسة له في سوق الصرف والتسويات التجارية العالمية، والتي تتشكل من اليورو والين والیوان والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري.

ويرى صندوق النقد الدولي، في دراسة صدرت يوم 20 يوليو/تموز الجاري، أن الدولار لا يزال العملة المهيمنة على تسوية فواتير صفقات التجارة العالمية، وحتى في أوروبا نفسها يسيطر الدولار على نسبة تفوق 50% من فاتورة الواردات في دول الاتحاد الأوروبي، وفي تسوية فاتورة الطاقة وحدها تصل حصة الدولار في أوروبا نحو 240 مليار يورو سنوياً.

وحسب بيانات الصندوق في دراسته، فإن اليورو أخذ من حصة الدولار حينما تم اعتماده في عام 1999، ولكنه لا يحقق أصعب نسبته في التسويات التجارية شبه ثابتة، كما أن حصته في احتياطات البنوك المركزية العالمية تدور بين 20% أو أكثر قليلاً، بينما ترتفع حصة الدولار إلى أكثر من 60%.

من جانبه، يرى رئيس معهد بيترسون للدراسات الاقتصادية في واشنطن، آدم بوصون، أن اليورو لن يتمكن من إحلال الدولار بسبب عمق السوق الأميركي، والدور المحوري الذي تلعبه الورقة الخضراء في التجارة العالمية وأسواق الصرف العالمية. ويقول بوصون، إذا تم إحلال الدولار عن موقعه كعملة دولية، فإن ذلك ربما يحدث بسبب فشل القيادة السياسية في أميركا، وربما سيقود ذلك إلى تشرذم النظام النقدي العالمي الذي أسست له اتفاقية «بريتون وودز» في عام 1944 والذي تم بناؤه على الدولار.

وفي ذات المنحى، يرى خبراء مالیون أن اليوان لن يتمكن من إزاحة الدولار عن موقعه على المدى القصير أو المتوسط، رغم التقدم التجاري الصيني وضخامة سوقها الداخلي، وأن أية عمليات إحلال للدولار من قبل اليوان ربما ستأخذ عقودا.

وفي ذات الشأن، يرى معهد بروكغز الأميركي للدراسات، أن الدولار يمتاز عن منافسيه بمجموعة من العوامل المهمة التي تمنحه السيطرة على الأسواق والتجارة العالمية، من بين هذه العوامل، وأولها استقرار سعر الصرف الدولار مقارنة بالعملات المنافسة، إذ حافظ مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» على استقرار معدلات التضخم المنخفضة طوال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وهناك عامل استقرار العملة الذي يمنح المستثمرين الأمان في أن ثرواتهم لن تتآكل بسبب التضخم.

أما العامل الثاني، الذي يستفيد منه الدولار في هيمنته على أسواق الصرف العالمية، فهو عمق السوق الأميركي مقارنة بالأسواق المالية الأخرى، ويقدر حجم سوق السندات الأميركية، التي تعد من أهم الأدوات المالية في العالم، بنحو 35 تريليون دولار.

والسندات الأميركية هي السندات الوحيدة التي يسهل تسييلها ولا تكلف من يشتريها عمليات تأمين عليها أو تحوط مثل العديد من السندات في منطقة اليورو وآسيا، وتمثل السندات الأميركية خزانة ضخمة للثروات العالمية والفوائض المالية وتعتمد عليها الدول والشركات الكبرى والمصارف في فواتير صفقات التجارة العالمية، وحتى في أوروبا نفسها يسيطر الدولار على نسبة تفوق 50% من فاتورة الواردات في دول الاتحاد الأوروبي، وفي تسوية فاتورة الطاقة وحدها تصل حصة الدولار في أوروبا نحو 240 مليار يورو سنوياً.

وحسب بيانات الصندوق في دراسته، فإن اليورو أخذ من حصة الدولار حينما تم اعتماده في عام 1999، ولكنه لا يحقق أصعب نسبته في التسويات التجارية شبه ثابتة، كما أن حصته في احتياطات البنوك المركزية العالمية تدور بين 20% أو أكثر قليلاً، بينما ترتفع حصة الدولار إلى أكثر من 60%.

من جانبه، يرى رئيس معهد بيترسون للدراسات الاقتصادية في واشنطن، آدم بوصون، أن اليورو لن يتمكن من إحلال الدولار بسبب عمق السوق الأميركي، والدور المحوري الذي تلعبه الورقة الخضراء في التجارة العالمية وأسواق الصرف العالمية. ويقول بوصون، إذا تم إحلال الدولار عن موقعه كعملة دولية، فإن ذلك ربما يحدث بسبب فشل القيادة السياسية في أميركا، وربما سيقود ذلك إلى تشرذم النظام النقدي العالمي الذي أسست له اتفاقية «بريتون وودز» في عام 1944 والذي تم بناؤه على الدولار.

وفي ذات المنحى، يرى خبراء مالیون أن اليوان لن يتمكن من إزاحة الدولار عن موقعه على المدى القصير أو المتوسط، رغم التقدم التجاري الصيني وضخامة سوقها الداخلي، وأن أية عمليات إحلال للدولار من قبل اليوان ربما ستأخذ عقودا.

وفي ذات الشأن، يرى معهد بروكغز الأميركي للدراسات، أن الدولار يمتاز عن منافسيه بمجموعة من العوامل المهمة التي تمنحه السيطرة على الأسواق والتجارة العالمية، من بين هذه العوامل، وأولها استقرار سعر الصرف الدولار مقارنة بالعملات المنافسة، إذ حافظ مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» على استقرار معدلات التضخم المنخفضة طوال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وهناك عامل استقرار العملة الذي يمنح المستثمرين الأمان في أن ثرواتهم لن تتآكل بسبب التضخم.

أما العامل الثاني، الذي يستفيد منه الدولار في هيمنته على أسواق الصرف العالمية، فهو عمق السوق الأميركي مقارنة بالأسواق المالية الأخرى، ويقدر حجم سوق السندات الأميركية، التي تعد من أهم الأدوات المالية في العالم، بنحو 35 تريليون دولار.

والسندات الأميركية هي السندات الوحيدة التي يسهل تسييلها ولا تكلف من يشتريها عمليات تأمين عليها أو تحوط مثل العديد من السندات في منطقة اليورو وآسيا، وتمثل السندات الأميركية خزانة ضخمة للثروات

تراجع في تعاملات الثلاثاء

تراجع اليورو عن اعلى مستوياته في عامين امس الثلاثاء، كما انخفضت عمليات بيع الدولار قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الاميركي) المقررعقده لمدة يومين. ولا يتوقع محللون ان يجري الاحتياطي اية تغييرات في السياسة النقدية قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر القادم. وتراجع اليورو في احدث تعاملات الثلاثاء بنسبة 0,3 بالمئة إلى 1,1715 دولار، متراجعا عن اعلى مستوى له في عامين عند 1,1781 دولار الذي سجله يوم الاثنين.

يدور من خلافات بين دول الشمال الأوروبي الغنية ودول الجنوب الأوروبي الضعيفة مالياً واقتصادياً.

على صعيد الاقتصاد الكلي، فإن حجم الاقتصاد في دول الكتلة الأوروبية البالغ نحو 18,3 تريليون دولار يقارب حجم الاقتصاد الأميركي، كما أن عدد سكان الكتلة الأوروبية يقارب ضعفي سكان الولايات المتحدة. ويرى محللون أن ما ينقص تحول اليورو إلى عملة ذات وزن أكبر في التجارة والتسويات المالية والاحتياطات العالمية، حيث إنه ليس عملة لكامل دول الاتحاد الأوروبي وإنما فقط لدول منطقة اليورو، وهذا الحجم الضخم من الاقتصاد والقوة الشرائية ربما سيساهم في تقدم مكانة اليورو عالمياً في العقود المقبلة.

> الدولار يستفيد من عمق السوق الاميركي ومحاصرة التضخم

ويُذكر أن المركزي الأوروبي بدأ خلال الشهور الماضية في أخذ دور أكبر في دعم اقتصاديات دول خارج منطقة اليورو خلال برنامج التحفيز النقدي الذي قدم بموجبه أكثر من تريليوني دولار في شكل خطوط ائتمان للمصارف في منطقة اليورو. ومثل هذه الخطوات ربما ستدعم مركز اليورو مستقبلاً، إذ أنها تساهم في عودة الثقة للمستثمرين في سندات دول اليورو الضعيفة مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال.

وأصدر المركزي الأوروبي، أمس الثلاثاء، تقريره حول قدرة المصارف التجارية في منطقة اليورو على امتصاص صدمة كورونا، ودعا فيه المصارف إلى الاعتدال للغاية عند تحديد المكافآت والحوافز، من أجل المساعدة على امتصاص الخسائر ودعم الإقراض خلال أزمة فيروس «كورونا».

وكان البنك قد دعا بنوك المنطقة، خلال شهر مايو/أيار، إلى وقف توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين أو حملة الأسهم. ويراقب البنك 86 مصرفاً تجارياً في منطقة اليورو. ومن العوامل التي ستدعم مكانة اليورو في المستقبل الصحة المالية للمصارف التجارية التي وصفها المركزي الأوروبي، أمس الثلاثاء، بأنها قوية في حال حدوث تداعيات خفيفة من جائحة كورونا. كما يرى محللون، أن الخروج المبكر لاقتصادات دول الكتلة الأوروبية من أزمات جائحة كورونا، سيكون له أثر كبير على سعر صرف اليورو. وحسب البيان الصادر عن المركزي الأوروبي في فرانكفورت، بنت لجنة الاقتصاد الكلي سيناريوهات اختبار قدرة تحمّل المصارف التجارية في منطقة اليورو لتداعيات جائحة كورونا على احتمالين للنمو الاقتصادي.

أحدهما بني على احتمال تراجع الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة اليورو بنسبة 8,7% خلال العام الجاري 2020، وأن يتعمّق الاقتصاد الأوروبي من النمو بنسبة 5,2% في العام المقبل 2021، وبنسبة 3,3% في عام 2022. أما السيناريو الأسوأ فهو احتمال أن يتراجع اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 12,6% في عام 2020، وأن ينمو الاقتصاد بنسبة 3,3% في عام 2021، و3,8% في عام 2022.

وقال المركزي الأوروبي، في تقرير الصادر أمس الثلاثاء، إن المصارف التجارية لديها القدرة على تحمّل صدمات كورونا بقوة في الاقتصادات في حال السيناريو الأول الذي يتوقع تداعيات سالبة أقل على الاقتصادات الأوروبية. أما في حال حدوث السيناريو الأسوأ، فيرى التقرير أن البنوك التجارية ربما تعرّض البنوك لنفاد جزء من رؤوس أموالها.

سعر الذهب إلى 3500 دولار خلال عامين

بيويورك ـ **العربي الجديد**

صبت توقعات المحللين وخبراء المعادن النفيسة، يوم الثلاثاء، باتجاه زيادة سعر الذهب، وأن السعر قد يرتفع إلى 3500 دولار للأوقية خلال عامين، بحسب باري داويز، الرئيس التنفيذي لإحدى شركات الأوراق المالية.

وقال داويز لشبكة «سي إن بي سي»: «الأمر المهم هو مدى السرعة التي تجاوزت فيها أسعار الذهب أعلى مستوى على الإطلاق مسجل من قبل عند 1923 دولاراً، وتجاوز أسعار المعدن مستوى 1800 دولار».

وأكد أن كل تلك الحقائق تشير إلى أن سوق الذهب قوي للغاية، إذ يستفيد من تراجع الدولار والتوترات الجيوسياسية وتفشي فيروس «كورونا». وتوقع محللان في تصريحات لشبكة «سي إن بي سي» الإثنين، ارتفاع أسعار الذهب أعلى من مستوى ألفي دولار هذا العام، مع الإقبال على الأصول الآمنة، في ظل عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي.

وقال فيفك دهار، المحلل لدى كومينويلث بنك أوف أستراليا: نعتقد أن الزخم الحالي سيدفع الذهب لتجاوز 2000 دولار للأوقية في الأشهر القليلة المقبلة. وتوقع جوشوا روتبارت، الشريك الإداري في شركة تجارة المعادن الثمينة «جيه. روتبارت آند كو»، ارتفاع أسعار الذهب إلى أكثر من ألفي دولار بنهاية العام. وعن التدافع على شراء المعدن النفيس، قال إنه يأتي مدعوما بعامل الخوف بين المستثمرين بسبب كورونا وضعف الاقتصاد العالمي.

إقبال متزايد على شراء الذهب (Getty)

نمو إيرادات الشركات الصينية

بكين ـ **العربي الجديد**

أفلتت سوق المال الصيني من الخسائر التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى جراء تفشي كورونا، حيث قالت جمعية الأوراق المالية الصينية، إن شركات الأوراق المالية سجلت نمواً قوياً في أدائها في النصف الأول من 2020 بفضل تقدم إصلاح سوق رأس المال. وحسب الجمعية فإن الإيرادات التشغيلية للشركات الـ34 المدرجة في البورصات الصينية وصلت إلى 213,4 مليار يوان (30,5 مليار دولار) بزيادة 19,26% على أساس سنوي، وإلى جانب ذلك، ارتفعت أرباحها الصافية بنسبة 24,73% لتصل إلى 83,15 مليار يوان. يذكر أن البورصات الصينية شهدت خلال النصف الأول نشاطاً كبيراً في عدد الإصدارات الجديدة. وذكرت الإحصاءات أن إجمالي 124 شركة أوراق مالية سجلت نمواً في أرباحها خلال النصف الأول، وقالت الجمعية إن شركات الأوراق المالية وخاصة أعمالها المصرفية الاستثمارية تمتعت بارباح بفضل إصلاح سوق رأس المال خلال النصف الأول، وبنهاية يونيو/حزيران، وصل إجمالي أصول شركات الأوراق المالية الـ134 إلى 8,03 تريليونات يوان، في حين بلغ صافي الأصول 2,09 تريليون يوان. وذكرت الجمعية أن إجمالي صافي رأس المال لهذه الشركات بلغ 1,67 تريليون يوان. وعملت الصين على تكثيف الإصلاحات في سوق رأس المال من أجل تعزيز الأسلوب الاستثماري بعد تنفيذ سلسلة من التدابير خلال الفترة الأخيرة.

نشاط كبير في الإصدارات الجديدة ببورصة شنغهاي (Getty)

الليرة التركية تتعافى بعد تدخل مكثف للمركزي

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

تعافت الليرة التركية جزئياً أمس الثلاثاء من خسائرها ليل الاثنين في التعاملات الخارجية في ما وصفه محللون بأنه يعكس ضغوطاً سبقت تدخل البنك المركزي التركي في السوق للحفاظ على استقرار العملة. وشهدت الليرة هجمة مكثفة من المبيعات يوم الاثنين بعد إغلاق معظم التعاملات في أوروبا. ودفعت هذه المبيعات العملة التركية إلى التراجع إلى سعر 6,985 ليرات مقابل الدولار، وهو أقل مستوى لها منذ 13 مايو/أيار. وتضغط البنوك التجارية الأوروبية والأميركية على الليرة التركية على أمل إجبار البنك المركزي التركي على رفع سعر الفائدة والحصول على هامش ربح أعلى من الفوائد الحالية التي تحصل عليها من قروضها للشركات التركية. ولدى كبار المضاربين في أوروبا، علم أن تركيا ربما لن تتجه لصندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات منه، وهو ما أكده كبار المسؤولين الأتراك، وبالتالي فإن الخيار المتاح لها هو الاقتراض من المصارف. لكن

محل صرافة في إسطنبول (Getty)

الليرة تعافت سريعاً واستقرت أمس الثلاثاء عند سعر 6,875 مقابل الدولار، لتظل بهذا السعر داخل النطاق الضيق الذي تحركت فيه خلال الشهرين الماضيين. وبحسب بيانات ومصادر لرويترز، فإن هذا الاستقرار يرجع جزئياً إلى مبيعات البنك المركزي وبنوك حكومية للبيارات الدولارات في السوق. ووفقاً لحسابات مصرفيين ومحللين، فإن تكلفة ما يُطلق عليه التدخل في سعر الصرف بلغت حوالي 100 مليار دولار منذ أن بدأت في أوائل العام الماضي لتقلص احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي. وتراجع إجمالي احتياطي النقد الأجنبي إلى 49 مليار دولار من 81 ملياراً هذا العام، وأدى ذلك إلى جانب التيسير الشديد للسياسة النقدية وانخفاض حاد لأسعار الفائدة الحقيقية لإثارة مخاوف من تنامي العجز في المعاملات الجارية لتركيا. لكن لدى البنك المركزي التركي احتياطيات كبيرة من الذهب الذي ارتفعت أسعاره خلال الأشهر الأخيرة وكسب أكثر من 300 دولار للأوقية خلال العام الجاري، ومن المتوقع أن تدعم هذه الاحتياطات الذهبية الليرة. ولامست الليرة مستوى منخفضاً قياسياً في السابع من مايو/ أيار، مما سرع بحث أنقرة عن تمويل أجنبي.

وقال محللون لدى مصرف «كومرتس بنك» الألماني، إن موجة البيع التي حدثت في وقت متأخر يوم الاثنين «دليل لا يتطرق إليه الشك على أن الليرة التركية تظل تخضع لضغوط قوية لخفض القيمة حتى إذا كانت تدخلات الحكومة قوية». وأضافوا في مذكرة أن أسعار الصرف من الصعب التحكم فيها «في الأجل الطويل بدون نظام مكافئ يحظى بالمصداقية».

رؤية

قنبلة ديون الدول النامية

شريف عثمان

على الرغم من أن العديد من اقتصادات العالم ما زال يتجرع مرارة ما سببه فيروس كوفيد-19 من ركود وارتفاع في معدلات البطالة وتراجع دخل الأسر، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة والدين في أغلبها، بعد إنفاق تريليونات الدولارات لمنع الانهيار الكامل فيها، صعدت أزمة جديدة مرتقبة عدة درجات في سلم أولويات أكبر المؤسسات المالية حول العالم، حتى لا يكاد يخلو حديث اقتصادي في هذه المؤسسات منها على مدار الأسابيع الأخيرة.

وتدور الأزمة المرتقبة حول ديون الدول النامية الآخذة في الارتفاع، والتي تضاعفت خلال الشهور الستة الماضية، أي بعد ظهور الفيروس، الذي اضطر العديد منها للاستدانة لمواجهة آثاره السلبية على موازناتها وحساباتها الجارية، كما الإنفاق الصحي اللازم لحماية المواطنين.

ويزيد من تعقيد المشكلة أن جزءاً كبيراً من تلك المديونية لا يخص المؤسسات المالية أو الحكومات، وإنما جاء من مؤسسات استثمارية خاصة، تمكنت خلال السنوات العشر الأخيرة من تجاوز الجميع، لتصبح المقرض الأكبر للأسواق الناشئة.

وتجاوز الدين الحكومي في العديد من الدول النامية نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي فيها أو اقترب منها، رغم أن صندوق النقد الدولي ينصحها دائماً بعدم تجاوز نسبة 40%، وإن كان لا يمتنع عن إقراضها رغم ارتفاع النسبة فيها. ولا يصح أن نفترض أن هذه المستويات تسبب فيها الفيروس وحده، حيث أكدت عدة نشرات صادرة عن صندوق النقد الدولي أن تلك الدول عانت من ضغوط الديون خلال السنوات الأخيرة، قبل أن يأتي الوباء ليضطرها للمزيد من الاقتراض.

ولا ينبغي أن نتصور هنا أن الصندوق سيكون حريصاً على مصالح الدول النامية أكثر من قادتها، خاصة أن عمله يقوم بالأساس على استثمار ما لديه من مليارات الدولارات من الدول الأعضاء لتنميتها، ولن يكون هناك بالطبع أفضل من تلك الدول للاستثمار فيها، خاصة أن طبيعة النظام المالي تفرض عليها دفع أعلى معدلات فائدة إن أرادت الحصول على هذه القروض.

وتقول أرقام صندوق النقد إنه منذ بداية الألفية الجديدة، أصدرت 24 دولة من الدول منخفضة الدخل سندات بالعملة الأجنبية، بلغت قيمتها 135 مليار دولار، وأن نصفها على الأقل يواجه حالياً مخاطر جسيمة بسبب اقترابه من أزمة ديون حقيقية، أو وقوعه بالفعل فيها.

وخلال الأزمة الحالية، أكد الصندوق أن أكثر من مائة دولة تقدمت إليه بطلبات للحصول على المساعدات المالية اللازمة لمواجهة الجائحة منذ شهر مارس / آذار الماضي، وأنه قدم أو تعهد بتقديم ما يقرب من 250 مليار دولار، كان ثلثها على الأقل خلال الأشهر الأربعة الأخيرة.

ورغم اقتراح مجموعة العشرين في بداية أزمة انتشار الفيروس إعادة هيكلة الديون الممنوحة للدول الفقيرة، وإعطائها فترات سماح، على الأقل حتى نهاية العام الحالي، تلاشت آمال البلدان المدينة بعد أن أصرت مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية على تخفيض تصنيف الدول التي سيتم إعادة جدولة ديونها، مؤكدة اعتبار تلك الخطوة بمثابة إعلان إفلاس لتلك الدول، الأمر الذي سيحد بالتأكيد من قدرتها على الاقتراض مستقبلاً.

وعلى نحو متصل، اعتبر أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، أن فشل جهود تخفيف أعباء الديون على الدول النامية والفقيرة يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي العالمي، وأن تعرض تلك الدول لأزمات مالية يهدد العالم بالدخول في كساد.

وخلال الشهور الماضية، لم تتوقف المفاوضات بين الدول الفقيرة المقترضة ومقرضيها، وإن كانت خلف الستار، ويمنع ظهورها إلى العلن الخوف من الوقوع في مصيدة تراجع التقييم أو إعلان الإفلاس. ويؤكد كينيث روجوف، كبير الاقتصاديين السابق بصندوق النقد الدولي أن عدد الدول التي لجأت إلى المؤسسات متعددة الأطراف للحصول على دعم، وخوض نزاعات قانونية مع الدائنين، ربما يؤدي إلى تحويل الأزمة الحالية لتكون أسوأ أزمة ديون في الأسواق الناشئة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي على الأقل. وقال روجوف إن محاكم نيويورك ولندن وصندوق النقد الدولي لا يمكنهم التعامل مع كل تلك الحالات، التي تماثل حالة الكثير من المرضى الذين يتم نقلهم إلى المستشفى في نفس الوقت. الدول العربية ليست بمعزل عن تلك الأزمة. ومع دخول الدول الغنية منها سوق الاقتراض بقوة خلال الشهور الأخيرة، إلا أن تلك الدول ما زالت في حال أفضل، بسبب تراكم احتياطيات النقد الأجنبي لديها خلال فترات انتعاش أسعار النفط. لكن الدول الأقل دخلاً، وقعت بالفعل في مصيدة الديون، خاصة الخارجية منها. وفي مصر، على سبيل المثال، التي ازدادت ديونها الخارجية خلال عام 2019 بنحو 16 مليار دولار، لم يمر نصف العام الحالي إلا وكانت الحكومة قد اقترضت، أو اتفقت بالفعل على اقتراض أكثر منها، بينما تراجعت قدرتها على الحصول على العملة الأجنبية بسبب تبعات الجائحة. وفي لبنان، ما زالت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، منذ إعلان الحكومة توقفها «الاختياري» عن سداد دفعة مستحقة من دينها الخارجي، حيث انهارت العملة المحلية، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي، ودخلت البلاد في مرحلة متقدمة من «الفيلم الهابط» الذي يتم فيه إيهام الجميع بأن لا مخرج من الأزمة إلا بالتوجه نحو الصندوق لتسول عدة مليارات من الدولارات، بعد التخلي عن عجلة قيادة اقتصاد ومالية البلاد، ومنحها لمن لا يهمه إلا مصلحته ومصلحة الدائنين.

الأمر نفسه يتكرر في العديد من البلدان العربية، من تونس المأزومة سياسياً، إلى السودان المنتفض، والأردن المتردد دائماً، بالإضافة إلى الصومال وجيبوتي وموريتانيا. ورغم محاولات بعض هذه الدول إلغاء، ولو جزء من مديونياتها، لا يبدو أن الأمور تسير في هذا الاتجاه، حيث يرفض الدائنون أن يستخدم هذا التنازل في سداد مديونيات أخرى ممن يرفض أصحابها المشاركة في هذه المبادرة.

الوضع جد خطير، ويفرض على الدول العربية توخي المزيد من الحذر عند التوجه للحصول على القروض الخارجية في الوقت الحالي، وإلا ستكون العواقب وخيمة، بصورة لم نعرفها من قبل.